

افتتاح الدورة 22 لـ«منتدى الاقتصاد العربي»

## سلام: نسعى إلى إيجاد الإطار القانوني المناسب لتشجيع الاستثمار سلامة: المديونية في القطاع الخاص تعوق النمو وتشكل عبئاً على العائلة



خلال المنتدى

أكد رئيس الحكومة تمام سلام أنّ الحكومة تولى عناية كبيرة لملف النزوح السوري وملك الغاز والنفط «الذي يجري العمل عليه بطريقة علمية ودقيقة، تمهيدا لبدء مرحلة الاستكشاف التي تدل كل المؤشرات إلى أنها تبشر بالخير، مع ما يعنيه ذلك من فرص استثمار وعمل للقطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي».

وخلال رعايته افتتاح «منتدى الاقتصاد العربي» بدورته الـ22، صباح أمس في فندق فينيسيا – بيروت، قال سلام: «إنّ حكومتنا، وفي انتظار انتخاب رئيس للبلاد، ستؤدّي واجباتها كاملة بكل أمانة، انطلاقا مما نصّ عليه الدستور، وبروحية التوافق الوطني الذي هو غايتنا الدائمة. وسنبقى حريصين على خدمة مصالح المواطنين وتسيير شؤون البلاد، وساهرين على حسن عمل المؤسسات التي ليس سموحا تعطيلها والحكم عليها بالشلل، تحت أي ذريعة كانت، وفي أي ظرف كان».

وأضاف: «إننا في عملنا الحكومي، نولي أهمية كبرى للجانب الاقتصادي المتعلق بتشجيع الاستثمار، ونذكر أنّ من المهمات الرئيسية أامانا، القيام بالإصلاحات الإدارية التي تسهل حركة المستثمر وتجعل لبنان مكاناً جاذباً للاستثمارات، سواء استثمارات اللبنانيين المقيمين والمغتربين، أو العربية والأجنبية منها. وإننا نسعى إلى إيجاد الإطار القانوني المناسب لتشجيع الاستثمار. ولهذا الغاية سوف نعمل على إنجاز قانون للشراكة بين القطاعين العام والخاص».

وتابع سلام: «أما في الجانب الاقتصادي العام، فإننا نضع نصب أعيننا اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتشجيع الصناعة اللبنانية، عبر تخفيض كلفتها لجعلها قادرة على المنافسة، ولمساعدة القطاع الزراعي في إيجاد الأراضي المناسبة للاستثمار في مشاريع كبيرة تخلّق قيمة مضافة في الإنتاج الزراعي»، ولفت إلى «أنّ قطاعنا المصرفي، الذي يضيء في مسيرته الناجحة، وبشكل أحد الأعمدة الرئيسية للاقتصاد اللبناني، ما زال على رغم الأوضاع الديقفة، يسجل نسب نمو في الوبلاء قارب ستة في المئة، كما أنّ نسب الملاءة فيه تتجاوز نسب الملاءة في الغرب، فضلاً عن امتلاكه نسباً عالية من السيولة تعتبر عنصراً مشجعاً على الاستثمار».

**سلامة** ‏ وأشار حاكم مصرف لبنان رياض سلامة

**جالت في عدد من قري وبلدات عكار**

## إيخورست: لرؤية مشتركة بين السّكان والبلديات

جالت سفيرة الاتحاد الأوروبي انجيلينا إيخورست، في عدد من القرى والبلدات العكارية، ولا سيما في القبيات وكروم ووادي خالد، متفقدة المشاريع الإنمائية التي تنفذ في هذه المناطق وتلك التي في قيد التنفيذ والمتابعة، وجميعها ممولّة من الاتحاد الأوروبي.

وقد دشت إيخورست بئراً ارتوازية في خراج بلدة عنذقت لري الأراضي الزراعية، بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

وقدم رئيس البلدية لها درعاً تقديرياً عربون شكر على جهودها في هذا الإطار، وقدم لها رئيس بلدية القبيات عبده عبده درعا مماثلت.

ولفت إيخورست في كلمة إلى أنّ «الخطة الاستراتيجية التي أطلقتها الاتحاد الأوروبي لتنمية عكار، تهدف إلى إشراك جميع السكان والأطراف الفاعلة، أي المجالس البلدية والمخاتير والمواطنين في رؤية مشتركة لأرضهم».

وأضافت: «نحن اليوم نطلق كثيراً من المشاريع في عكار، أولها توسيع نطاق برنامج الوصول إلى المياه، ومعالجة الصرف الصحي الذي سيسمح لمئات العائلات بالاستفادة من مياه الشفة، إذ لا يمكن أن تكون تنمية مستدامة من دون تأمين هذه الحاجات الأولية والأساسية للمجتمعات المحلية، ويتضمن المشروع البالغة قيمته 80 ألف أورو، عنصراً بيئياً أساسياً يشرك المنظمات غير الحكومية، ولا سيما إيخورست مفاتيح العيادة النقالة المقدمة في إطار هبة من

## البناء



سلام يلقي كلمته

هذا المنحى المتسارع في الإنفاق يدل إرساء عملية إصلاح مالي تدعم الاستقرار النقدي وتعزّز الاستثمار والإنتاج».

**أبو زكي**

ورأى الرئيس التنفيذي لـ«مجموعة الاقتصاد والإعمال» رؤوف أبو زكي أنّ ازدهار اللبنانيين في الخارج ساعد الاقتصاد اللبناني في تعويض كثير مما فاتته وغطاه امتدادات إقليمية عبر الشركات والمؤسسات الناجحة التي أسسها لبنانيون في مختلف أنحاء العالم».

وقال: «إننا نتطلع إلى حلول السلام وعودة الأمن والاستقرار إلى جميع الدول العربية ولا سيما سورية الجارة العزيزة بل الشريكة الكبيرة للبنان، ونعتقد أنّ العلاقات التاريخية التي تربط بين البلدين والتدخل الكبير بينهما سيجعلان من الشركات اللبنانية طرفاً مؤهلاً للمساهمة في إعادة إعمار سورية شرط الاستعداد لذلك بتوفير القاعدة السياسية والأمنية والاقتصادية الضرورية لها».

**خلف**

اعتبرت وكالة الأمين العام للأمم المتحدة الأيمية التنفيذية لـ«الاسكوا»، ربما خلف أنّ «الاقتصاد الناهض يعزّز فرص نجاح التحول الديمقراطي والبناء الديمقراطي السليم، بما يؤسسه من حكم القانون وتكافؤ الفرص، ما يؤدي إلى ازدهار اقتصادي يجني ثماره الجميع».

**كامل**

أما رئيس الغرفة التجارية الصناعية في جدة صالح كامل فقال: «إنّ كل الدول العربية قد حباها الله بفرات طبيعية متنوعة ومتوزعة ولكننا مازلنا نزارع للمواد الخام تعود إلينا هذه المواد التي صدرناها، بعد أن تضاف إليها من المناطق المختلفة القيمة المضافة بعشرات الأضعاف، مازلنا نزارع ومازلنا نستوردين لخروات أرضنا العربية، بل ومازلنا ندفع أضعاف ثمنها ونحن نضحك وعلمينا أنّ نعرف نحن رجال الأعمال أنّ هذه هي مسؤوليتنا وإنّ علينا ألا نعلق كل شيء على مشجب الحكومة فשמاعاتها لم تعد تحتل كل الأبعاد، فكل الدول في الدنيا هي نسج من شعب وحكومة، فهما الكونان للمجتمع».

### نقابة المستشفيات؛ الديون في ذمة الدولة تجاوزت الـ1200 مليار ليرة

أكدت نقابة المستشفيات الخاصة أنّ «المستشفيات الخاصة تجاهد كي تؤمن التقديرات الصحية على مختلف أنواعها للمرضى جميعا من دون أي تمييز»، مشيرة إلى أنها «تستقبل ما يزيد عن سبعمئة ألف حالة استشفاء سنوياً إضافة إلى مليون حالة دخول إلى الطوارئ».

ولفتت النقابة في بيان أصدرته بعد اجتماعها الدوري برئاسة النقيب سليمان هارون، إلى أنّ «الضغط الحاصل على المستشفيات يترافق أحيانا مع حملات إعلامية تسبق التأكد من حقيقة الادعاءات والاقتراءات التي يستسهل البعض إطلاقها».

وأكدت فقتها «بأجهزة الرقابة الرسمية وبالقضاء الذي قام ويقوم بواجباته في القضايا المرفوعة إليه»، موضحة أنّ «المحاولات التي تساق لتحميل المستشفيات مسؤولية التقصير والاعتداءات على أقسام الطوارئ والتعرض بالأذى للعاملين فيها، تدفع هؤلاء إلى التردد والامتناع عن مزاوله أعمالهم في هذه الأقسام والى تقليص خدمات الطوارئ».

وأعلنت النقابة أنّ «المستشفيات ملزمة بسقوف مالية يجدها مرسوم توزيع الإعتمادات الذي تعدده وزارة الصحة العامة، وبالتالي فإنّ تجاوز تلك السقوف يعرض المستشفى لضياح حقوقها أو نسيانها لقرتار قد تتجاوز العشر سنوات».

وتمنت «من المسؤولين كافة في مختلف الجهات الرسمية الضامنة للعمل على تأمين حقوق المستشفيات الشرعية كي تتمكن من متابعة عملها بشكل طبيعي»، معتبرة أنّ أي تأخر في هذا الأمر يؤثّر سلباً وبشكل مباشر في أداء المستشفيات. وذكر البيان بأنّ «ديون المستشفيات في ذمة الجهات الضامنة الرسمية تجاوزت الـ1200 مليار ليرة لبنانية ما يشكل أزمة مال خائقة تجاهد كل يوم وكل ساعة كي تحطّها».

وأملت النقابة «من مختلف المسؤولين عن الوسائل الإعلامية توخي الدقة والموضوعية في التعاطي مع كل ما قد يردها والتحقق منه عبر الاتصال بإدارات المستشفيات المعنية والتواصل مع نقابة المستشفيات بغية المحافظة على الحقيقة».

كذلك أمل «من المسؤولين عن الأجهزة الأمنية توفير الحماية اللازمة للمستشفيات ومنع التعديات على أقسام الطوارئ، وذلك لإفساح المجال للمرضى كي يحصلوا على الخدمات الضرورية التي يحتاجون إليها».

## تعليق حركة الملاحة الجوية ساعتين احتجاجا على عدم إقرار السلسلة

علقت حركة الملاحة الجوية في مطار بيروت الدولي للطائرات الوافدة والمغادرة للمطار، باستثناء طائرات الدولة وحالات الطوارئ، التزاماً بقرار لجنة المراقبين الجويين بالتزامن مع موعد الجلسة النيابية لدراسة السلسلة، ما أدى إلى تأخير فئاني رحلات آتية وتسع رحلات مغادرة.

وأكدت لجنة المراقبين الجويين في بيان «ضرورة الإسراع بإقرار السلسلة والأخذ برأي هيئة التنسيق النقابية ورابطة موظفي الدولة وتبنيه فيما خصّ مشروع القانون، وذلك لما هو في مصلحة البلد والموظفين وباقي القطاعات».. وشدد رئيس اللجنة على جمود على أنّ «لاتراجع قبل إقرار السلسلة منضمنة حقوق المراقب الجوي»، مضيفا «من الجميع الكف عن محاولات المماطلة التي باتت مكشوفة ولم تعد تطلي على أحد وأمل من النواب الارتقاء لمسؤولياتهم وإقرار السلسلة»، مضيفا «إن المراقب الجوي هو الأحرص على إنجاح موسم الاصطيف الذي بدأت تظهر بوادره من ناحية حركة الطيران».

من جهة أخرى، أكد أمين سر اللجنة راني حماده «وجود توجه لدى المراقبين الجويين للتصعيد وزيادة الضغط على الجميع بغية الوصول إلى النهاية المرجوة».

وقدم حماده اعتذاراً باسم المراقبين «من جميع من تأثر سلباً نتيجة هذا التحرك من تأخير أو إلغاء لبعض رحلات الطيران، ولا خوف على موسم الاصطيف ولكن لا تراجع حتى إقرار السلسلة».

وقد استؤنفت حركة الملاحة الجوية في مطار بيروت الدولي ظهراً بعد توقف استمر لمدة ساعتين بدءاً من العاشرة صباحاً، وذلك بناء على قرار اتخذته لجنة المراقبين الجويين العاملين في المطار. وقد تأخر وصول وإقلاع عدد من الطائرات التابعة لشركات طيران وطنية وعربية وأجنبية.

## أهالي بعلبك يعتصمون احتجاجا على انقطاع التيار

اعتصم أهالي بعلبك أمام محطة التحويل بالقرب من معمل توليد الكهرباء في محلة الشفارنة بالقرب من تقاطع بعلبك – إبيات، بدعوة من إعلامي بعلبك ومجلسها البلدي، احتجاجا على الانقطاع المتواصل للتيار الكهربائي عن أحياء مدينة بعلبك منذ الساعة الثانية من بعد ظهر أول من أمس.

واعتبر رئيس بلدية بعلبك حمد حسن أنّ «التغذية بالتيار الكهربائي بدأت بالانخفاض منذ صباح أول من أمس، إذ تدنت التغذية صباحا ساعتين إضافيتين، ولدى إجراء الاتصالات بالمعنيين في مؤسسة الكهرباء، أفادوا بأنّ التقنين هو إجراء مركزي من المؤسسة في بيروت»، وأضاف: «نحن اليوم بموقفنا هذا نلحق صرخة مدوية بوجه موظف غير جدير بتحمل المسؤولية، ادعى أنه تعرض لتهديتن فأطلق المحطلة وحرم بعلبك وقرامنا من الكهرباء، غير أنه بمصالح الناس وبإشهاد العام، علما بأنه لم يتقدم بدعوى بهذا الشأن للتحقق من الأمر، وحتى لو افترضنا أنه تعرض لتهديد من شخص ما كما يدعي، فذلك لا يرتب على الموظف أو المؤسسة معاقبة كل المواطنين وكل المنطقة».

من جهة أخرى، أعلنت مؤسسة كهرباء لبنان في بيان أمس أنّ «محطة بعلبك الرئيسية عادت مسرحا للتعديات والتهديات المتكررة. ويوم الأربعاء، الفاتح، قام بعض الأشخاص المسلحين بالذخول عنوة إلى المحطة وتهديد المناوبين طالبين منهم إعادة التيار الكهربائي إلى بعض المخارج».

وأضاف البيان: «كذلك يتلقى المناوبون وعمال الصيانة على هواتفهم الخاصة اتصالات تنطوي على التهديد والترويع. ونظراً إلى خطورة الوضع، قام المناوبون في المحطة بإخلائها بعد ظهر يوم أول من أمس، حفاظا على سلامتهم وعلى سلامة المنشآت، الأمر الذي أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي كليا عن مدينة بعلبك والقرى المحيطة التي تتغذى من المحطة المذكورة. وظهر أمس، عاد المناوبون إلى المحطة بعد دخلات من بعض فعاليات المنطقة لضمان عدم التعرض لهم، وبالتالي عادت التغذية بالتيار الكهربائي إلى طبيعتها في منطقة بعلبك».

وتوجهت مؤسسة كهرباء لبنان «مجددا إلى فعاليات المنطقة من نواب وأحزاب وبلديات ومختارين، إضافة إلى القوى الأمنية للعمل على وضع حد لهذه الممارسات غير المقبولة، بما يؤمن سلامة مستخدمي المؤسسة ويسمح لهم بالقيام بواجباتهم ومهامهم».

## موظفو «بيروت الحكومي» يتوقفون عن العمل أبو فاعور: رواتب الموظفين حق مكرس خليل: حل المشكلة خلال 24 ساعة

بعد انقضاء مهلة الوعد التي أطلقها وزير الصحة وإئل أبو فاعور، وبسبب النقص الكبير في المستلزمات الطبية في مخازن المستشفى من جهة، وعدم قبض الموظفين ورواتبهم المتأخرة منذ أشهر، توقف موظفو مستشفى بيروت الحكومي الجامعي عن العمل أمس، وأقبلوا مدخل الطوارئ والبوابات الرئيسية، وتوقفوا عن استقبال المرضى بدءاً من الظهر. وأعلنت لجنة الموظفين في مستشفى بيروت الحكومي الجامعي «تصعيد تحركاتها الاحتجاجية من خلال التوقف العام عن العمل والإقبال، بعد الغياب التام لأي حلول تلوح في الأفق، مع التشديد على حفظ سلامة المرضى الموجودين داخل المستشفى وتقديم الرعاية اللازمة لهم إلى حين شفائهم التام».

وعزت اللجنة تحركها إلى «أمرين أساسيين: الأول، أنّ لا مستلزمات طبية تكفي في المخازن لـ24 ساعة لمعالجة المرضى، ولكي لا يصبح المريض سلعة تباع وتشترى، والسبب الثاني أنّ الموظفين لم يحصلوا على حقوقهم، وكل الوعد، كانت إن لم تقل كاذبة فاشلة، لذلك تمّ اليوم منذ الساعة الثانية عشرة الاعتصام أمام مدخل الطوارئ وإقفاله حرصا على صحة المرضى، وهذه صرخة إلى جميع المعنيين لإنقاذ هذه المؤسسة الصحية لما تمثّل من أهمية وشریان حيوي لجميع المناطق اللبنانية، وبسيستم الاعتصام والتصعيد في خطوات لاحقة لكي نصل إلى تعهد مجلس الوزراء والنواب حل هذه القضية».

**أبو فاعور**

وفي اتصال أجراه برئيس مجلس إدارة المستشفى، تعهد وزير الصحة حلّ المشكلة مع وزارة المال خلال 24 و48 ساعة.

كذلك أجرى أبو فاعور اتصالاً بوزير المال على حسن خليل، لمتابعة ملف المساهمة المالية التي أقراها مجلس الوزراء للمستشفى. ولفت بيان صادر عن مكتب وزير الصحة إلى أنّ خليل أكد «أنها قائمة وليس هناك أي عقبات أمامها، وستكون في الحساب المصرفي للمستشفى خلال 48 ساعة».

وإذ شكر أبو فاعور خليل «على تجاوبه الشخصي وحرصه من موقعه المسؤول»، أكد مجدداً «رواتب الموظفين في المستشفى هي حق مكرس لهم، وكذلك اتعاب الأطباء»، مكرّراً حرصه على أنّ «الجميع سينالون حقوقهم كاملة»، مستغرباً في الوقت نفسه «الضجة التي أثيرت اليوم حول الموضوع».

وأكّد وزير الصحة أنّ «من يقلل ياي محاولات لإيتراز إدارة المستشفى ووزارة الصحة ووزارة المال، التي تقوم بواجباتها كاملة»، معلنا رفضه الملحق للتهديد الذي تعرض له بعض الموظفين من قبل زملاء لهم، طالبا من إدارة المستشفى فتح تحقيق سريع وتزويده بالنتيجة في أسرع وقت ليبيّن على الشيء مقتضاه.

وشدّد أبو فاعور على أنّ «الحرص على حقوق الموظفين والأطباء، يقابله حرص مواز على المرضى وصحتهم وسلامتهم»، مشيراً إلى أنّه لن يقلل «بأي شكل من الأشكال تحويلهم إلى رهائن لبعض الذين لا يقيمون اعتباراً لرسالة المستشفى».

**تجمع الأطباء يدعم التحرك**

وفي سياق متصل، أكد «تجمع الأطباء في لبنان» في بيان دعمه «المطلق لمطالب لجنة الموظفين في مستشفى بيروت الحكومي الجامعي، والتي قدّمت إلى وزير الصحة العامة والمدير العام للمستشفى والجهات المعنية، والتي علّق الاعتصام السابق على أساسها».

وأعلن التجمع بمسكة «بالعمل على زيادة الراتب التقاعدي الشهري للطبيب، الاعتراف والإضراب والتظاهر، إلى حين الإفراج عن حقوق الموظفين المتأخرة عن الأشهر السابقة».

ووجد التجمع دعمه من مختلف الجهات الرسمية، حيث يبلغ ألف دولار شهريا، بعد دراسة تأمين موارد المال للنقابة وعصر النقفات الإدارية والحد من الهدر المالي وتخفيف المصاريف إلى الحد الأدنى».

كذلك طالب «بتصحيح الخلل في العلاقة بين الضمان والأطباء، من خلال إعفاء الزملاء من دفع الأقساط المتأخرة والبدء بدفع الاشتراك ابتداء من تاريخ اشتراك الطبيب في الضمان، وإعفاء أحد الزوجين من الاشتراك في حال كانا مضمونين، وتخفيض رسم الاشتراك في الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي».

وأكّد التجمع متابعة العمل «حتى توحيد نقابتي الأطباء في بيروت وطرابلس في نقابة مركزية واحدة، وانتخاب فروع لها في المحافظات».